الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الرابعة والثلاثون
الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة
الجلسة الثانية والعشرون
المعقودة يوم الجمعة
١٩ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٩
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

الرئيس : السيد بيرسون (بلجيكا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ (تابع)
القراءة الأولى (تابع)
الباب ١ : تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما (تابع)
الباب ٥ : مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي
الباب ٨ : مكتب خدمات الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية
الباب ١٨ : برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تنظيم الأعمال

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.5/34/SR.22
28 November 1979
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

79-57657

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

البند ٩٨ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ (تابع)
(A/34/6 و Add.1 و A/34/7)

القراءة الأولى (تابع)

الباب ١ : تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما (تابع)

١ - السيد غيرالدو (كولومبيا) : قال انه يود أن يسجل أن وفده لو كان حاضرا أثناء التصويت لصوت موافقا على التقدير البالغ ٠٠٠ ٥٦ دولار والمرصود لسفر واقامة أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه وغير القابلة للتصرف وعلى الاعتماد الذى طلبه الأمين العام للوحدة الخاصة المعنية بحقوق الفلسطينيين .

الباب ٥ : مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي

٢ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : وجه النظر الى الفقرات من ٥ - ١ الى ٥ - ٥ من التقرير الأول للجنة الاستشارية ، وقال انه ليس لديه شيء يضيفه الى المعلومات الواردة فيها .

٣ - السيد كوياما (اليابان) : قال ان وفده يعلق أهمية كبيرة على الاختصاصات المناطة بالمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي الذى يضطلع بمسؤوليات جد ضخمة بموجب أحكام قرارى الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ و ٣٣/٢٠٢ ؛ وان وفده يمكن أن يؤيد التوصيات المقدمة في الفقرتين ٥ - ٤ و ٥ - ٥ من التقرير الأول للجنة الاستشارية . وفي ضوء التأكيدات القائلة بأن الموارد المطلوبة لمكتب المدير العام لن تستخدم بشكل ينطوى على ازدواج في الأنشطة التي تضطلع بها بالفعل الادارات الأخرى . وأعرب عن الأمل في أن تمارس أنشطة المدير العام بقوة بالتعاون والمساعدة الكاملين من قبل سائر الوحدات التنظيمية ذات الصلة بالموضوع . ولاحظ أن موظفي المدير العام لم يكتمل عددهم ، وانه ربما كان المدير العام يهتم أكثر مما ينبغي بضرورة استخدام الموارد الموجودة داخل الأمانة العامة الى أقصى حد بدلا ، من تعيين موظفين جدد .

٤ - السيد بونس (يوغوسلافيا) : كان من رأيه أنه لم يتم بعد التفريق بشكل واضح بين اختصاصات مدير عام التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي وبين اختصاصات وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية . وان مكتب المدير العام لم تسند اليه ، فيما يبدو ، أية مهمة فنية . وهذه حالة غير عادية تقلق وفده الى حد بعيد ، وبخاصة أنه يعترف بالأهمية الكبيرة لمكتب المدير العام بالنسبة للبلدان النامية .

٥ - السيد سيربانيسكو (رومانيا) : أعرب عن أسفه لأنه لم يكن معروضا على اللجنة تعليقات لجنة البرنامج والتنسيق ، وهي تعليقات ذات قيمة كبيرة عند قيام اللجنة بالنظر في الباب ٥ .

٦ - الرئيس : قال انه تلقى تأكيدا بأن تقرير لجنة البرنامج والتنسيق سيكون متاحا في الأسبوع المقبل ، وأن التأخير يرجع لأسباب خارجة عن ارادة لجنة البرنامج والتنسيق .

٧ - السيد بالامارشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال ان وفده تبين أن توصيات اللجنة الاستشارية متينة الأساس ، لكنه لاحظ ، عند الدراسة المتأنية لاختصاصات مكتب المدير العام بعناية ، ان عددا منها ، لاسيما فيما يتعلق بتخطيط وتنسيق البرامج ، تضطلع به حاليا ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية . وأعرب عن اعتقاده بأنه بغية تفادي هذا الازدواج ، ولأسباب تتعلق بالاقتصاد ، فلابد أن تنقل هذه الاختصاصات الى مكتب المدير العام . ورجا من مساعد الأمين العام للشؤون المالية ابلاغ المدير العام والأمين العام برأى وفده بضرورة ايلاء مزيد من الاهتمام لمسألة التوزيع الجغرافي العادل فيما يتعلق بموظفي مكتب المدير العام . وقال ان وفده سيصوت مؤيدا الاعتماد المطلوب تحت الباب ٥ .

٨ - السيد كمال (باكستان) : طالب رئيس اللجنة الاستشارية بتقديم ايضاح بصدد مسألة عنصر التأخير في التوظيف الخاص بفترة السنتين الحالية في حالة عدم شغل الوظائف المطلوبة لمكتب المدير العام . وافترض أنه ، اذا كانت الحالة كذلك ، فان الاعتماد الفعلي سيكون أقل من الاعتماد الذى أوصت به اللجنة الاستشارية .

٩ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال انه في حالة عدم شغل كل الوظائف التي أذنت بها الجمعية العامة ، فسيظهر وفر في الاعتمادات المرصودة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، بيد أنه يتعذر عليه الافتراض بأن هذه الشواغر ستظل قائمة دون ملء في فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وأنه من الضرورى ، في حالة مكتب صغير ، مثل مكتب المدير العام ، توافر قدر من المرونة فيما يتعلق بالدوران .

١٠ - الرئيس : قال انه يفهم أن عملية التوظيف جارية الآن ، وأنه من المحتمل شغل الوظائف في وقت مبكر جدا من عام ١٩٨٠ .

١١ - ووفق في القراءة الأولى ، دون اعتراض ، على اعتماد قدره ٢ ٤٣١ ٥٠٠ دولار تحت الباب ٥ .

الباب ٨ : مكتب خدمات الأمانة العامة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية

١٢ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان اللجنة أوصت بتخفيض قدره ٨٠٠ ٨ دولار في المساعدة المؤقتة ، لأنها ترى أنه بالوسع أداء أعمال المكتب دون الحاجة الى الاستعانة بموظفين مؤقتين عن طريق اعادة توزيع حكيمة للوظائف أثناء فترات الذروة أو عند غياب الموظفين لفترات طويلة .

١٣ - السيد غاريدو (الفلبين) : رحب بقرار الأمين العام (الفقرة ٨ - ١٤) بطلب اعادة تصنيف وظيفة واحدة فقط في مقترحات الميزانية الحالية بدلا من الوظائف الأربع السابق طلبها .

١٤ - وطالب الأمانة العامة بتقديم ايضاح بصدد التفريق الذى أجرته بين الخدمات التقنية وخدمات المؤتمرات ، وما اذا كانت تكاليف الخدمات التقنية تندرج تحت التكاليف المباشرة ، أم تحت التكاليف الموزعة .

١٥ - السيد العياضي (تونس) : قال ان وفده ، وان كان لا يرغب في اثارة تساؤلات حول التخفيض الذى أوصت به اللجنة الاستشارية ، فانه يرى ضرورة تقديم كل دعم ممكن لمكتب خدمات الأمانة العامة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية ، ورأى أنه من السابق لأوانه الى حد ما بذل محاولة لتقييم الأعمال التي يؤديها المكتب . واعترف بأن وظيفة اللجنة الاستشارية ليست بأية حال رصد هذه الأعمال ، بل ينبغي للجنة الخامسة ، حسب اعتقاده ، أن تتابع عن كثب نتائج ممارسة اعادة التشكيل .

١٦ - السيد سيربانيسكو (رومانيا) : وافق على رأى ممثل تونس بأنه من السابق لأوانه اجراء تقييم لأعمال مكتب خدمات الأمانة العامة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى الرأى الذى أبداه ممثل الفلبين بشأن ضرورة التفريق بين الخدمات التقنية وخدمات المؤتمرات كيما يتسنى تفادى أى ازدواج في الجهد أو تضارب في مجالات الاختصاص .

١٧ - السيد سادلر (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال انه باعادة تصنيف وظيفة برتبة ف - ٣ الى رتبة ف - ٤ ، وانشاء ١٥ وظيفة من فئة الخدمات العامة ، سيتسنى للمكتب مواجهة حجم الأعمال المناطة به دون الحاجة الى مساعدة مؤقتة ، وانه لذلك يؤيد التوصية المقدمة في الفقرة ٨ - ٤ من التقرير الأول للجنة الاستشارية .

١٨ - ومضى يقول ان الجدول ٨ - ١ في الميزانية البرنامجية المقترحة يوضح جيدا كيف يمكن أن يكون تضليل الأرقام فيما يتعلق بالاحتياجات الاضافية من الموارد . فالنمو في الموارد بمعدلات ١٩٧٩ المنقحة يبلغ ، كما هو موضح ، ٨٠٠ ٢٥ دولار ، بزيادة نسبتها المئوية ٢ر١ ، ولكن الاحتياجات الاضافية تبلغ فعلا ٤٠٠ ٨٧ دولار عندما يؤخذ في الحسبان الأثر المرجح للنمو في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، كما هو مبين في الجدول ٨ - ٢ ؛ وبمعنى آخر ان الباب عزز بمبالغ تفوق بكثير ما هو مبين في الجدول ٨ - ١ ، وينبغي ألا يواجه المكتب أية صعوبة في العمل بدرجة عالية من الفعالية على أساس إعادة التصنيف المقترحة ، وبالموارد الاضافية التي يجرى اعتمادها لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

١٩ - السيد بالامارشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال ان من رأى وفده أن التخفيض الطفيف البالغ ٨٠٠ ٨ دولار ، والذى أوصت به اللجنة الاستشارية ، غير كاف . فالتقدير المقدم من الأمين العام تحت الباب ٨ يجاوز بواقع ١٧ره في المائة الاعتمادات المنقحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . وفضلا عن ذلك فان معدل النمو الحقيقي يبلغ ٦ر١ في المائة ، أى أن الأمين العام لم يف بوعده بأن يظل المعدل قريبا من الصفر قدر المستطاع . وبالاضافة الى ذلك قال انه يبدو لوفده أن اعادة تصنيف الوظيفة التي طلبها الأمين العام في الفقرة ٨ - ١٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة انما يقصد منها مجرد تأمين زيادة في المرتب ، ذلك أنه لن يكون هنالك أى توسيع في نطاق الاختصاصات . وان وفده ، تمشيا مع موقفه المتعلق بالمبادئ بصدد مسألة اعادة تصنيف الوظائف ، ومع النمو الهائل في نفقات المنظمة ، سيجد لزاما عليه أن يصوت معارضا الاعتماد المطلوب تحت الباب ٨ .

٢٠ - الرئيس : قال انه يعتبر أن ممثل الاتحاد السوفياتي يطلب اجراء تصويت على هذا الباب .

٢١ - السيد بروتودينينغرات (اندونيسيا) : أشار الى الفقرة ٨ - ٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة ،وطالب بايضاح بشأن تقسيم الأعمال بين مكتب خدمات الأمانة العامة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية وبين مكتب تخطيط وتنسيق البرامج التابع لادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية في مجال التنسيق مع سائر الوكالات والمنظمات .

٢٢ - السيد لحلو (المغرب) : لاحظ ان الفقرة ٨ - ٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة تشير الى وضع نظام جديد لتصفية ومراقبة الوثائق ؛ بيد انه قال انه يفهم أن وحدة خدمات المعلومات الجارى انشاؤها في ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ستنهض بأعباء معالجة الوثائق الكترونيا من ناحية مراقبتها وتخزينها واسترجاعها . وتساءل عما اذا كان هناك شيء من الازدواج في الجهود المطلوبة ، وذكر أن النظامين ،اذا كان مصيبا في فهمه ،يعالجان الوثائق المقدمة الى الهيئات الحكومية الدولية ، أو التي تتاح لمنظومة الامم المتحدة ككل .

٢٣ - السيد كمال (باكستان) : قال ان اضافة وظيفة واحدة فقط الى وحدة جد صغيرة مثل مكتب خدمات الأمانة العامة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية يؤدى ، من زاوية معدل النمو، الى ما هو أعلى من النسبة المئوية المتوسطة . ولذلك فان هذه الزيادة لا تدل بالضرورة على أن الوحدة تنمو بمعدل لا مبرر له . ورأى أن توصية اللجنة الاستشارية تتسم بالواقعية خاصة أنه يتضح من الفقرة ٨ - ١٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة أن الأمين العام توخى التقشف في مسألة اعادة تصنيف الوظائف .

٢٤ - السيدة دورسيه (ترينيداد وتوباغو) : قالت انها درست اللغة الطنانة الى حد ما التي صيغت بها الفقرة ٨ - ٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة دون أن تتمكن من تكوين صورة واضحة عن الكيفية التي يعمل بها فعلا النظام الجديد لتصفية ومراقبة الوثائق .

٢٥ - السيد رويداس (مساعد الأمين العام للشؤون المالية) : رد على السؤال الذى أثاره ممثل الفلبين قائلا ان الخدمات التقنية تعرض بوصفها تكاليف مباشرة .

٢٦ - أما فيما يتعلق بالتعليقات التي أدلى بها ممثل المغرب، فقد أوضح أن الأمانة العامة ستقدم في القريب العاجل تقريرا عن الوضع الحالي لوحدة خدمات المعلومات في ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، وأن هذه الوحدة لا تعنى بالوثائق المنتجة كيما تنظر فيها الهيئات الحكومية الدولية وتتخذ اجراءات بشأنها بل هي تعنى بالأحرى بالوثائق الداخلية للأمانة العامة بما في ذلك ورقات البحث والتقارير المقدمة من الخبراء بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية، وأن نظام تصفية ومراقبة الوثائق المشار اليه في الفقرة ٨ - ٤ من الميزانية البرنامجية لا يعنى الا بتقديم وتجهيز الوثائق اللازمة للهيئات الحكومية الدولية .

٢٧ - السيد سيفان (مكتب خدمات الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية) : أشار الى أن مكتب خدمات الأمانة العامة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية قد أنشئ منذ عهد قريب الى حد ما ،

(السيد سيفان)

وأنه مابرح يسعى ، خلال فترة وجوده القصيرة نسبيا ، الى الأخذ بشيء من النظام في تقديم وتجهيز واستنساخ الوثائق المعدة للهيئات الحكومية الدولية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ، ومن المأمول ، باتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للقرارات ١٩٧٦/١ و ١٩٧٩/٤١ و ١٩٧٩/٦٩ ، أن يتسنى لمكتب خدمات الأمانة العامة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية أداء وظيفته بشكل أفضل بحيث يكفل عرض الوثائق في حينها بكل اللغات . فالمكتب يضع المواعيد النهائية لتقديم التقارير ، ويتخذ الترتيبات اللازمة لتصفية مشاريع التقارير المقدمة من الادارات الفنية المعنية ، ويسعى الى ضمان تنفيذ مقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن شكل الوثائق وطولها .

٢٨ - وقال فيما يخص التعليقات التي أدلى بها ممثل اندونيسيا ان مكتب خدمات الأمانة العامة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية يوفر الخدمات التقنية للجنة البرنامج والتنسيق ، في حين أن مكتب تخطيط وتنسيق البرامج التابع لادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية يوفر الخدمات اللازمة للجنة التنسيق الادارية ، ومن ثم لا يوجد أي ازدواج في الأنشطة بين المكتبين .

٢٩ - وقال ، بصدد معدل النمو في التقديرات الخاصة بالمكتب ، ان ملاحظة ممثل باكستان في محلها ؛ فقد قدم طلب لانشاء وظيفة برتبة ع - ٤ كيما يتسنى تخفيض النفقات على العمل الاضافي . اذ بجانب الاجتماعات المبينة في جدول المؤتمرات ، يوجد عدد متزايد من المشاورات غير الرسمية التي يخدمها أيضا مكتب خدمات الأمانة العامة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية ، ويأمل المكتب في أن يزود الجمعية العامة في دورتها المقبلة بالاحصاءات المتعلقة بها .

٣٠ - السيد بروتودينينغرات (اندونيسيا) : قال ان تقسيم العمل بين مكتب خدمات الأمانة العامة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية وبين مكتب تخطيط وتنسيق البرامج مازال غير واضح في ذهنه .

٣١ - السيد سيفان (مكتب خدمات الأمانة العامة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية) : قال ان هناك عددا من المجالات التي تحتمل كثيرا من التأويلات في تنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ، ومن بين هذه المجالات التنسيق بين الامم المتحدة والوكالات المتخصصة وبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية . أما فيما يخص لجنة التنسيق الادارية فان مكتب خدمات الأمانة العامة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية يضطلع بمسؤولية شاملة عن الخدمات التقنية وعن تنسيق مستلزمات الوكالات على المستوى التقني ، في حين أن ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، من ناحية اخرى ، تعد البحوث الفنية . بيد أنه سلم بأن الخط الفاصل بين الأنشطة الفنية والخدمات التقنية لا يكون واضحا في كل الأحوال .

٣٢ - ووفق على توصية اللجنة الاستشارية باعتماد مبلغ ٢ ٤٩٨ ٢٠٠ دولار تحت الباب ٨ في القراءة الاولى بأغلبية ١٦ صوتا مقابل ٧ أصوات

الباب ١٨ : برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٣٣ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان اللجنة

(السيد سيلي)

الاستشارية أوصت بتخفيض مبلغ ٣٩٨٠٠ دولار من التقدير الخاص بتوزيع وثائق مجلس الادارة بالبريد الجوى ، ذلك أنها ترى ان ايجاد وسيلة أكثر فعالية واقتصادا لتوزيع الوثائق يمكن أن يسفر عن تحقيق وفورات .

٣٤ - ومضى قائلا انه تمت أيضا التوصية باجراء تخفيض طفيف في الاعتماد المطلوب لأمانة لجنة الامم المتحدة العلمية المعنية بآثار الاشعاع الذرى مراعاة لتوصية اللجنة الاستشارية بشأن التكاليف العامة للموظفين في فيينا .

٣٥ - وذكر أن التقدير الخاص بالاتصال والتمثيل الاقليمي يمكن أن يخفض تخفيضا طفيفا ، ذلك أنه لن يلزم استخدام المبلغ المطلوب للمساعدة المؤقتة العامة بالكامل بالنظر الى عدد الموظفين من فئة الخدمات العامة الموجودين بالفعل في الخدمة .

٣٦ - السيد سيربانيسكو (رومانيا) وأيده السيد راؤليسولوفوماتانا (مدغشقر) قالا ان مما يعقد عملية نظر اللجنة في التقدير الخاص ببرنامج الامم المتحدة للبيئة ان هذا البرنامج يمول من الميزانية العادية ومن مصادر خارجة عن الميزانية على حد سواء ؛ وأن مما يزيدها تعقيدا أن التقديرات الخاصة بلجنة الامم المتحدة العلمية المعنية بآثار الاشعاع الذرى التي تتخذ من فيينا ، وليس نيروبي ، مقرا لها ، قد أدرجت في الباب ١٨ . وأنه يلزم ضمان عدم وجود أى ازدواج في توفير الموارد من مصدرى التمويل .

٣٧ - السيد دى فاك (بلجيكا) : أيد التعليقات التي أدلى بها ممثل رومانيا .

٣٨ - وقال ان نحو ٣٠ في المائة من الاعتماد المطلوب لبرنامج الامم المتحدة للبيئة مخصص لسداد التكاليف الادارية ، والواقع أن هذه النسبة تبدو مرتفعة جدا . وبالمثل فان المصروفات الادارية لصندوق برنامج الامم المتحدة للبيئة تمثل نحو ٢٦ في المائة من موارده . ورجا من الأمين العام تقديم تفسير لارتفاع التكاليف الادارية للبرنامج والصندوق .

٣٩ - السيد سادلر (الولايات المتحدة الامريكية) : قال انه مما يدعو للخيبة أنه لا تتوفر في الجدول ١٨ - ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة أية تقديرات بصدد عدد مشاريع ممولة من موارد خارجة عن الميزانية ، وأنه يطلب ايضاحا من الأمانة العامة بشأن هذه المسألة .

٤٠ - السيد شيوغوتشي (اليابان) : قال ان بلده ، وهو يقدم تبرعات ضخمة الى صندوق برنامج الامم المتحدة للبيئة ، دأب على تأييد الاستخدام الرشيد والاقتصادى لأموال الميزانية . ولذلك فانه يلاحظ مع الأسف أن النفقات المقدرة لبرنامج الامم المتحدة للبيئة في اطار الميزانية العادية تبين زيادة قدرها ١٩٫٩ في المائة بالنسبة للتقديرات المنقحة للفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ . وهذا النمو يعتبر كبيرا اذا ما أخذ في الحسبان أنه لم يطلب ، كما حدث في فترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٨ ، أن تنقل الى الميزانية العادية الوظائف التي كانت تمول من قبل من موارد خارجة عن الميزانية . وذكر أن وفده يشعر أيضا بالقلق ازاء الارتفاع غير العادى في مستوى تكاليف خدمات المؤتمرات ،

(السيد شيوغوتشي ، اليابان)

وأنه يشاطر اللجنة الاستشارية رأيها أن المبلغ المطلوب لتوزيع وثائق مجلس الادارة بالبريد الجوى مغالى فيه ، وأنه يوافق على توصيات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرات ١٨ - ٦ و ١٨ - ٧ و ١٨ - ١١ من تقريرها الأول .

٤١ - السيد بونس (يوغوسلافيا) : لاحظ ، طبقا للجدول ١٨ - ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، أن الموارد الخارجة عن الميزانية المتاحة للأنشطة التنفيذية في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ تقل عما كانت عليه في الفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ . وتساءل عما اذا كان هذا يعني أن الاهتمام بالمشاريع التنفيذية سيتقلص مستقبلا . ومضى يقول ان وفده يعلق أهمية كبيرة على أنشطة برنامج الامم المتحدة للبيئة في ميدان حماية البيئة ، وأنه يشاطر المتكلمين السابقين قلقهم ازاء ارتفاع النسبة المئوية للموارد المخصصة للتكاليف الادارية بالمقارنة بالأنشطة البرنامجية . فالمبلغ المطلوب للتمثيل والاتصال الاقليمي يمثل زيادة قدرها ١٢ر١ في المائة بالنسبة للاعتماد المنقح للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، في حين أن الانفاق المقدر للأنشطة البرنامجية لم يزد الا بنسبة ٣ر٢ في المائة . وذلك وضع سخيف حقا .

٤٢ - السيد غاريدو (الفلبين) : قال ان خبرة بلده تدل على أن معظم وثائق برنامج الامم المتحدة للبيئة ترسل الى مانيلا بالحقيبة الدبلوماسية من سفارة الفلبين بنيروبي ، وأنه يشك في أن كثيرا من البلدان الاخرى تفعل ذلك أيضا ، وبناء عليه فان التخفيض الذى أوصت به اللجنة الاستشارية في التقدير الخاص بتوزيع الوثائق بالبريد الجوى له ما يبرره .

٤٣ - ورحب وفده بأن يدلي أحد ممثلي برنامج الامم المتحدة للبيئة ببيان بشأن الأنشطة التنفيذية للبرنامج ، وبشأن مركز مؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية .

٤٤ - السيد العياضي (تونس) : قال انه بفضل ما أنجزته اللجنة الاستشارية من أعمال تحددت عدة مجالات قدمت بصددها البيانات مغالى فيها . وبطبيعة الحال فان برنامج الامم المتحدة للبيئة ، باعتباره هيئة جديدة ، يستحق دعما خاصا ، الا أن هذا لا يحول دون ضرورة ادارة موارده ادارة سليمة رشيدة . أما فيما يخص التقدير الخاص بالاستعانة بخدمات طبيب استشارى ، فقد قال انه يود أن يعرف مجال تخصص هذا الطبيب .

٤٥ - السيد أكسوى (تركيا) : قال ان وفده يعلق أهمية كبيرة على أنشطة برنامج الامم المتحدة للبيئة ، لاسيما الدراسة التي يجريها عن التلوث في البحر المتوسط ، بيد أنه يرى أن النسبة المخصصة للأنشطة التنفيذية في الميزانية البرنامجية تمثل الحد الأدنى ، ويؤيد وفده التخفيض الذى اقترحته اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في التقدير الخاص بتوزيع الوثائق .

٤٦ - السيد غاريدو (الفلبين) : طالب ، متكلما في نقطة نظام ، بألا يتخذ أى قرار بشأن الاعتماد المرصود لبرنامج الامم المتحدة للبيئة الى أن يجيب أحد ممثلي البرنامج على الأسئلة المثارة في اللجنة الخامسة .

٤٧ - السيد العياضي (تونس) قال انه لما كانت اللجنة تناقش الميزانية البرنامجية ادارة ادارة ، فانه من المفيد أن يحضر في اللجنة رئيس كل ادارة قيد المناقشة ليستمع مباشرة الى الأسئلة والانتقادات المثارة .

٤٨ - الرئيس لاحظ أن ممثل برنامج الامم المتحدة للبيئة في نيويورك قد أخطر بأن اللجنة ستناقش برنامج الامم المتحدة للبيئة في الجلسة الحالية .

٤٩ - السيد روبداس (مساعد الأمين العام للشؤون المالية) : قال ان الممارسة التي درجت العادة على اتباعها تتمثل في محاولة ضمان حضور أحد ممثلي الادارة مناقشات اللجنة الخامسة لتلك الادارة . وبالرغم من أنه من المستصوب أن يحضر رؤساء الادارات أنفسهم ، فان هذا الأمر ليس بالمتيسر دائما ، لأنه يتعين عليهم أحيانا حضور اجتماعات لمناقشة مسائل فنية ، وأنه كثيرا ما يصعب اخطارهم قبل الموعد بوقت مناسب . بيد أنه يمكن اعتبار أية اجابة ترد الى اللجنة الخامسة بأنها مقدمة باسم رئيس الادارة المعنية .

٥٠ - السيد دى فاك (بلجيكا) : تساءل عما اذا كانت " سياسة ممارسة أقصى قدر من الانضباط " و " المقاييس الدقيقة " المشار اليها في الفقرة ١٨ - ٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة قد طبقت على الموارد الخارجة عن الميزانية بنفس الطريقة التي تطبق بها على الميزانية العادية .

٥١ - ولاحظ من الفقرة ١٨ - ١٦ أن رئيس مجلس الادارة يتقاضى بدل ضيافة ، وتساءل حول ما اذا كان هذا هو ما ينبغي أن يكون . ومضى يقول انه ينبغي للأمانة العامة أن تعد جدولا يبين البدلات والأتعاب - باستثناء مصروفات السفر ومدفوعات البدل اليومي - المدفوعة لكبار موظفي الأمانة العامة ولأعضاء الهيئات الحكومية الدولية الذين يتقاضون بالفعل مرتبات من احدى الخدمات الأجنبية الوطنية .

٥٢ - السيد الحضيرى (الجماهيرية العربية الليبية) : قال انه يوافق على توصية اللجنة الاستشارية بشأن تكلفة توزيع الوثائق بالبريد الجوى ، الا أنه يود أن يعرف الأساس الذى حسب عليه هذا التقدير ؛ وما اذا كان التخفيض الذى أوصت به اللجنة الاستشارية سيؤثر في مقدرة المدير التنفيذى على توزيع الوثائق تأثيرا يضر بمصالح الدول الأعضاء ، وما اذا كانت هنالك طريقة اخرى يمكن بها توزيع الوثائق .

٥٣ - السيد لحلو (المغرب) : قال ان التعليقات التي أدلى بها وفده في الجلسة العشرين بشأن امكانات تحقيق وفر في تكاليف الطباعة والتجليد تنطبق أيضا على التكاليف المشار اليها في الفقرة ١٨ - ٣٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة .

٥٤ - وتساءل ، مشيرا الى الاحتياجات اللازمة لسفر الموظفين (الفقرة ١٨ - ٢٩) ، عما اذا كان الأمر يقتضي السفر بسبب حاجة مختلف الادارات الى الاتصال ببعضها بعضا رغم وجودها في بلدان مختلفة ، وما اذا كانت توجد بالفعل ، تبعا لذلك ، خطط لاستخدام الاعتماد اذا كان الرقم عاما ويستهدف تغطية جميع تكاليف السفر .

٥٥ - السيد سادلر (الولايات المتحدة الامريكية) : اتفق مع الممثل التونسي بشأن ضرورة حضور ممثلي الادارات والبرامج جلسات اللجنة الخامسة عند مناقشة تلك الادارات أو البرامج ، وقال ان

(السيد سادلر ، الولايات المتحـــدة الامريكيـــة)

القصد من الميزنة البرنامجية هو اقامة حوار بين الموظفين المسؤولين عن ادارة البرامج وبين المسؤولين عن منح الموافقة على الميزانية ؛ وأن الحوار لم يتحقق ، فيما يبدو ، في هذه الحالة ؛ ومع ذلـــك فان لبرنامج الامم المتحدة للبيئة عددا من مكاتب الاتصال ، ومنها مكتب في نيويورك ، وتساءل عمـــا اذا كان مستوى المكتب الموجود في نيويورك يفسر تغيب الممثل عن مناقشات اللجنة .

٥٦ - ومض يقول انه كثيرا ما يحدث ، فيما يبدو ، أن يناقش سير العمل في ادارة أو برنامـــج معينين قبل أو بعد وجود الرئيس المختص في نيويورك بفترة وجيزة ، أما في هذه الحالة فانه يفهـــم أن المدير التنفيذى لبرنامج الامم المتحدة للبيئة سيصل الى نيويورك في غضون الاسبوع المقبل .

٥٧ - السيد اوكيبو (كينيا) :قال انه يتحفظ في موقفه تجاه التخفيض الذى أوصت به اللجنـــة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في التقدير الخاص بتوزيع الوثائق بالبريد الجوى (A/34/7)، الفقرة ١٨ - ٦) الى أن يعرف الاثار المحتملة لهذا التخفيض على مدى تسليم الوثائق في حينها ؛ وأن وفده يرى أنه لابد من تزويد المدير التنفيذى بالموارد التي يحتاج اليها لضمان أداء المهام المنوطة بـــه أداء سليما .

٥٨ - السيد غوس (استراليا) :أيد موقف الممثل الكيني وأعرب عن رأى مفاده أن اللجنة تستغـــرق وقتا طويلا في مناقشة مسألة صغيرة نسبيا .

٥٩ - السيد بلاكمان (برباروس) : ضم صوته الى صوت أولئك الذين أبدوا انزعاجا حول توزيـــع ميزانية برنامج الامم المتحدة للبيئة ، لاسيما أن كثيرا من مجالات النشاط المسندة الى البرنامج ، مثـــل التربة والمياه والحياة البرية والتلوث البحرى والطاقة تعتبر ذات أهمية حاسمة بالنسبة لبرباروس .

٦٠ - وأعرب عن رغبته في أن يعرف سبب ادراج اعتماد للكوارث الطبيعية ، في ميزانية برنامـــج الامم المتحدة للبيئة ، في حين أن هذه المسألة تدخل في مجال اختصاص مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث .

٦١ - السيد غاريدو (الفلبين) : سأل عن عدد الاجتماعات التي ينتظر أن تعقدها خلال فتـــرة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ لجنة الامم المتحدة العلمية المعنية بآثار الاشعاع الذرى ، وما اذا كانت ستعقد كلها في مقر اللجنة بفيينا ، وسأل كذلك عن مقدار القسط الذى تتحمله منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية من تكلفة أنشطة تلك اللجنة .

٦٢ - السيد بروس (كندا) : قال انه يفهم أن الأمانة العامة ستعد ورقة عن مدى استخدام مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة واللجنة المعنية بالمستوطنات البشرية للخدمات المشتركة ، اذ أن الوثائق المعروضة على اللجنة الخامسة لا تغطي ،فيما يبدو ،المسألة بشكل مناسب ؛ وبناء عليه طلـــب معلومات عن التدابير التي اتخذتها الأمانة العامة لضمان تنسيق استعمال تلك الخدمات المشتركة .

٦٣ - السيد بيغن (مدير شعبة الميزانية) : قال ان إغفال النفقات المقدرة للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ من بعض أجزاء الجدول ١٨ - ١ ، الذى أشار اليه ممثل الولايات المتحدة ، انما سببه أن الصناديق

(السيد بيفـــن)

الاستئمانية قيد النظر لم تنشأ الا في ايار/مايو ١٩٧٩ ، وأنها لم تكن تحتوى على أية موارد وقـــت اعداد وثائق الميزانية . والواقع أنه كان ينبغـي للجدول أن يبين أنه لم يجر تحمل أية نفقات .

٦٤ — ومضى قائلا ان ما لاحظه الممثل الياباني من زيادة في الموارد بواقع ١٩ر٩ في المائة تعتبر حقا زيادة كبيرة ، لكنها تنجم عن التضخم والتقلبات في أسعار القطع ؛ ومما يذكر أن الشلن الكينـــي عدّلت قيمته بمقدار ٧ في المائة خلال فترة السنتين المنقضية .

٦٥ — أما فيما يخص المسألة التي أثارها ممثل الفلبين بشأن مركز الامم المتحدة للمستوطنـــات البشرية (الموئل) فقد قال انه يمكن تناولها في سياق الباب ١٩ ، المخصص لهذا الموضوع .

٦٦ — وردا على سؤال الممثل التونسي قال ان الطبيب ممارس عام وتتاح خدماته للموظفين .

٦٧ — وذكر أن توزيع الوثائق من برنامج الامم المتحدة للبيئة يسبب مشاكل لأنه يتعين استخـدام البريد الجوى ، ذلك أن الاتصالات في افريقيا ليست سريعة جدا في جميع الأحوال ، وأن البلـــدان التي لديها بعثات دائمة في نيروبي ، وعددها ٦٠ أو أكثر ، تستطيع ارسال وثائقها بالحقيبـــة الدبلوماسية ، لكن يتعين ايجاد بعض الوسائل الاخرى في حالة الدول الاخرى .

٦٨ — وأردف قائلا ان البند الوارد في الفقرة ١٨ — ٣٠ من اقتراح الأمين العام بشأن الطباعـة والتجليد الخارجيين لا يبين الا جزءا من الحقيقة : فالتقرير الذى تتعلق به تلك التكاليف يباع علـى نطاق واسع ، الا أن الايرادات المحققة من المبيعات تبين في اطار الأنشطة المدرّة للدخل ، فـــي باب الايرادات ٣ . وستتخذ مستقبلا الخطوات التي تكفل أن يشار في الميزانية الى الحالات التـــي تنطوى على نشاط ما يستلزم نفقات ويدرّ دخلا أيضا .

٦٩ — وقال انه لا يرى ضرورة لتقديم مزيد من المعلومات عن التقدير الخاص بسفر الموظفين الوارد في الفقرة ١٨ — ٢٩ ، وانه لا يستطيع تقديم معلومات اخرى عن استخدام الموارد الخارجـــة عـــن الميزانية .

٧٠ — الرئيس : اقترح ان تنتظر اللجـنة ورود الردود على الأسئلة الاخرى التي اثيرت أثنـــاء المناقشة التي أجرتها ، وأن تتخذ مقررا بشأن الباب ١٨ في الجلسة التالية .

٧١ — السيد كمال (باكستان) : اذ لاحظ أن الباب ٢٢ (مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليـــات الاغاثة في حالات الكوارث) سيناقش ، وفقا لبرنامج الأعمال المقترح ، في الجلسة التالية ، اقترح أن تؤجل مناقشة هذا الباب الى أن يعود كبار موظفي هذا المكتب من السفر الرسمي .

٧٢ — الرئيس : ذكر أنه ينبغي ، من وجهة نظره ، ألا تتوقف أعمال اللجنة الخامسة على خطط سفر موظفي الادارات .

٧٣ — السيد بالامارشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : أيد بشدة الموقف الـــذى اتخذه الرئيس .

رفعت الجلسة الساعـة ١٣/٠٠